تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق وحركة التصحيح تواصل الضغط على «السعري»

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الاسبوع، الذي اقتصر على 4 جلسات للاحتفال بمناسبة الاسراء والمعراج، على تباين أداء مؤشراته على وقع استمرار الضغوط البيعية على المؤشر السعري الذي واصل تراجعاته التي يشهدها من الأسبوع قبل الماضي بشكل متقطع وسلبته أكثر من 400 نقطة، حيث استقر عند مستوى 8027 نقطة بنهاية تعاملات أمس.

وكان الاحتفال فوق مستوى 8000 نقطة أمرا ايجابيا للسوق، خاصة انه خسر هذا المستوى خلال التعاملات، حيث بدأت عمليات البيع منذ إدخال الأوامر، وذلك في إطار حركة تصحيحية ترقبها السوق منذ فترة طويلة بعد ان وصلت مكاسب المؤشر العام الى أكثر من 2000 نقطة خلال 2013 على وقع زخم مضاربي شمل الكثير من الأسهم الرخيصة في أغلب القطاعات، الأمر الذي أدى الى وجود تضخم على المستوى العربي لدى كثير من الأسهم، فضلا عن وجود فجوة بين المؤشرين السعري والوزني، غير ان حركة التصحيح التي بدأت حادة اتسمت في جلسة أمس بالهدوء الى حد كبير، حيث خسر السوق خلال التعاملات أكثر من 90 نقطة سلبته الاستقرار فوق مستوى 8000 نقطة، لكن الأداء تحسن بشكل كبير عند حلول النصف الثاني من الجلسة لتتقلص خسائر المؤشر السعري الى نحو 58 نقطة ليستعيد مستوى 8000 نقطة، وهو عامل نفسي مهم للسوق خلال تعاملاته المقبلة، فمن المتوقع ان تعود عمليات التجميع للسوق بشكل تدريجي خاصة على الأسهم التي شهدت تراجعات كبيرة خلال الجلسات الماضية، خاصة الأسهم العقارية والخدمات المالية، فضلا عن بعض الأسهم التي تحظى بنشاط استثنائي مثل سهم تمويل الخليج الذي تعرض لضغوط بيعية قوية في الجلسات الأخيرة، وهوى الى 47,5 فلسا بعد ان كان ملامسا لمستوى 60 فلسا قبل بدء حركة التصحيح، وكذلك الأسهم الاسمنتية التي تراجعت بشكل لافت في الجلسة الأخيرة عدا سهم أسمنت الخليج.

ومن العوامل التي تبعث على التفاؤل بالمستقبل القريب للسوق هو وجود عمليات شرائية رغم اتجاه السوق للتراجع بشكل عام، وهذه العمليات تستهدف أسهما قيادية وكذلك رخيصة، حيث تم الدخول على أسهم بنكية مثل الخليج والتجاري والدولي وبوبيان، وأسهم أخرى مثل اجيليتي وزين، وهو ما أدى الى تحسن أوضاع المؤشرين الوزني وكويت 15 قبل الاقفال، كما ان عمليات البيع كانت متوسطة وهو ما ظهر من خلال تراجع كميات التداول بنسبة تجاوزت 40٪ وهو ما يعني ان هناك توازنا في عمليات البيع وهدوءا كبيرا لدى المتداولين عكس ما حدث في بداية حركة التصحيح والتي شهدت اندفاعا كبيرا في البيع لدرجة ان جلسة بداية الاسبوع شهدت تراجعا تجاوز 250 نقطة، وهو تراجع كبير أعاد للأذهان التراجعات القوية التي كانت تحدث في أعقاب الأزمة المالية.

مؤشرات السوق

انخفض المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 58,8 نقطة ليتراجع الى مستوى 8027,9 نقطة، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,63 نقطة ليصل الى مستوى 468,8 نقطة، وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 بمقدار 4,11 نقاط ليصل الى مستوى 1097,8 نقطة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 817,7 مليون سهم نفذت من خلال 12,633 صفقة بقيمة نقدية بلغت 67,5 مليون دينار، وتراجع أداء متغيرات السوق بشكل لافت، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 43,1٪ وانخفضت الصفقات بنسبة 35٪ كما انخفضت القيمة النقدية بنسبة 44,7٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على أغلب القيمة النقدية بواقع 26 مليون دينار تشكل 38,5٪ من الاجمالي. واستحوذت أسهم 5 شركات على 60,7٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم تمويل الخليج بواقع 192,9 مليون سهم تشكل 23,5٪ من اجمالي كميات التداول.

وتباين أداء مؤشرات قطاعات السوق أمس، حيث انخفضت مؤشرات 7 قطاعات هي النفط والغاز والمواد الأساسية والخدمات الاستهلاكية والبنوك والتأمين والعقار والخدمات المالية، فيما ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات هي الصناعية والسلع الاستهلاكية والرعاية الصحية والاتصالات والتكنولوجيا.

اداء متراجع للسوق بفضل عمليات جني الارباح (سعود سالم)

أرقام ومؤشرات

58.8
نقطة انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,73٪ وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,13٪ وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,38٪.

817.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 67,5 مليون دينار.

26
مليون دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات تشكل 38,5٪ من الاجمالي.

7
قطاعات سجلت تراجعات متفاوتة تصدرها النفط والغاز بواقع 7,08 نقاط، و5 قطاعات ارتفعت مؤشراتها تصدرها قطاع الرعاية الصحية بواقع 8,6 نقاط.

أسواق الخليج

جنحت أغلب مؤشرات أسواق المال الخليجية الى الارتفاع في تعاملات أمس، حيث ارتفع سوق السعودية بنسبة 0,48٪ وارتفع سوق دبي بنسبة 0,22٪ وارتفع سوق أبوظبي بنسبة 0,76٪ وارتفع سوق البحرين بنسبة 0,72٪، كما ارتفع سوق مسقط بنسبة 0,70٪. وفي المقابل تراجع أداء سوقي الكويت وقطر، حيث انخفض سوق الكويت المالي بنسبة 0,73٪ وتراجع سوق قطر بنسبة 0,05٪.

تراجع 70 سهما منها 7 بالحد الأدنى

ركزت عمليات البيع في جلسة أمس على الأسهم الرخيصة في كثير من القطاعات وفي مقدمتها قطاعا الخدمات المالية والعقارات، وسجلت أسهم 70 شركة تراجعات متفاوتة كان من بينها 7 أسهم تراجعت بالحد الأدنى وهي: تمويل الخليج والصناعات والمتنزهات والكيبل ووثاق والتحصيلات والسكب. وفي مقابل هذه التراجعات سجلت أسهم 39 شركة ارتفاعات متفاوتة، وكانت هذه الأسهم موزعة على أغلب قطاعات السوق وهو عامل ايجابي يشير الى ان هناك عمليات شرائية في ظل حركة التصحيح الفني التي يشهدها السوق حاليا.

تخارجات قوية من «تمويل الخليج» و«الميادين»

واصل سهم تمويل الخليج تراجعاته منذ عدة جلسات، والتي أفقدته الاستقرار فوق مستوى 50 فلسا، حيث تراجع أمس الى 47,5 فلسا، وأغلق معروضا بالحد الأدنى. وشهد السهم تداولات قوية اقتربت من 193 مليون سهم، ويبدو ان هناك تخارجا قويا من السهم في الجلسات الأخيرة وراءه كبار المضاربين على السهم بعد ان اقترب الأسبوع قبل الماضي من مستوى 60 فلسا. وتعرض سهم الميادين لعمليات بيع قوية في جلسة أمس وأغلق متراجعا بمقدار 4 وحدات سعرية ليستقر عند مستوى 35,5 فلسا بعد تداول أكثر من 174 مليون سهم.

«الجمان»: هيمنة عمليات خفض الملكيات المعلنة على الحركة المكثفة لكبار ملاك الشركات المدرجة في البورصة

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان زخم خفض الملكيات المعلنة اشتد بالتزامن مع التداول الساخن في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/5/30، حيث هيمنت عمليات خفض الملكيات المعلنة على الحركة المكثفة لكبار ملاك الشركات المدرجة في البورصة الكويتية خلال الأسبوع المذكور، والتي كانت بعدد 25 عملية، وقد بلغت عمليات الخفض 12 حركة مقابل 5 حركات للرفع، في حين تم رصد 5 عمليات دخول في قوائم كبار الملاك بالمقارنة مع 3 عمليات للخروج منها خلال الأسبوع المشار إليه.

وأضاف ان أكبر عملية خفض للملكيات المعلنة تمثلت في تراجع حصة الشركة المتحدة للخدمات الطبية في «ميدان» بمقدار 4,730 نقطة مئوية من 56,840 إلى 52,110٪، تلاها استمرار خفض الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية حصتها في «صلبوخ» بمقدار 1,620٪ نقطة مئوية من 7,735 إلى 6,115٪، ثم خفض «أهلية ت» حصتها في «عمار» بمقدار 1,530 نقطة مئوية من 13,890 إلى 12,360٪، كما استمر «بيتك» في خفض حصته في «التجارية» بمقدار 0,940 نقطة مئوية من 8,230 إلى 7,290٪.

وأشار التقرير الى ان بعض الصناديق واصلت خفض ملكياتها المعلنة في بعض الشركات المدرجة، حيث تراجعت ملكية صندوق الرائد الاستثماري في «أسيكو» بمقدار 0,830 نقطة مئوية من 6,330 إلى 5,500٪، كما استمر صندوق الوطنية الاستثماري في تخفيض ملكيته في «فجيرة أ» بمقدار 0,698 نقطة مئوية من 6,182 إلى 5,484٪.

وأشار الى ان شركة الباب التجارية استمرت في تخفيض ملكيتها في «إيفا» بمقدار 0,527 نقطة مئوية من 6,754 إلى 6,227٪، كما واصلت «الخليجي» خفض حصتها في «وثاق» بمقدار 0,631 نقطة مئوية من 7,120 إلى 6,489٪، وأيضا استمرت شركة وفرة للاستثمار الدولي خفض حصتها في «سنام» بمقدار 0,819 نقطة مئوية من 24,643 إلى 23,824٪.

وقال ان من حركات الملكيات المستجدة نسبيا نحو التخفيض، تراجع نسبة حمد عبدالعزيز الحمد الصقر في «أسيكو» بمقدار 0,650 نقطة مئوية من 5,760 إلى 5,110٪، وكذلك خفض «صناعات» حصتها في «بوبيان د ق» بمقدار 0,667 نقطة مئوية من 10,000 إلى 9,333٪، كما انخفضت حصة شركة الدرة الوطنية العقارية في «المباني» بمقدار 0,200 نقطة مئوية من 19,160 إلى 18,960٪.

أما من حيث رفع الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2013/05/30، فذكر التقرير انها كانت 5 عمليات، حيث تركزت ثلاث منها في «استراتيجيا»، وذلك على خلفية زيادة رأسمالها مؤخرا، حيث ارتفعت حصة «صناعات» وشركتها التابعة فيها بمقدار 0,013 نقطة مئوية من 10,720 إلى 10,733٪، وأيضا «التخصيص» بمقدار 0,129 نقطة مئوية من 24,980 إلى 25,109٪، وكذلك شركة المشاريع العالمية القابضة بمقدار 0,077 نقطة مئوية من 7,070 إلى 7,147٪، علما أن الأطراف الثلاثة المذكورة تابعة لـ «كتلة الصناعات»، كما استمرت «استثمارات» في تعزيز حصتها في «صافتك» ـ لأهداف استراتيجية فيما يبدو ـ بمقدار 1,108 نقطة مئوية من 8,541 إلى 9,649٪، وأخيرا، رفع فؤاد محمد ثنيان الغانم ملكيته في «التقدم» بمقدار 3,802 نقطة مئوية من 16,500 إلى 20,302٪.

وعن جبهة دخول مساهمين في قوائم كبار الملاك خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/05/30، لفت التقرير الى انه تم رصد 5 عمليات كما ذكرنا أيضا، حيث دخلت شركة المزايا الدولية في قائمة كبار ملاك «م الأوراق» بنسبة 24,788٪، كما دخلت الشركة المتحدة للخدمات الطبية في قائمة كبار ملاك شركتين، الأولى: «قرين قابضة» بنسبة 8,904٪، والثانية: «م الأعمال» بنسبة 8,263٪، علما بأن الأطراف الثلاثة المذكورة تابعة لـ «كتلة الزمردة».

كما دخلت شركة التخصيص العالمية التجارية في قائمة كبار ملاك «استراتيجيا» بنسبة 10,698٪ من رأسمالها، وذلك على خلفية زيادة رأسمالها كما أسلفنا سابقا، وأخيرا، دخلت شركة الباب التجارية قائمة كبار ملاك «المنتجعات» بحصة بلغت 6,946٪ من رأسمالها.

وبخصوص عمليات خروج كبار مساهمين من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/05/30، كشف انها كانت 3 عمليات فقط كما أشرنا في بداية التقرير، حيث خرجت «المدينة» من قائمة كبار ملاك «استراتيجيا» لإعادة هيكلة رأسمال الأخيرة فيما يبدو، وقد كانت حصة «المدينة» 6,860٪ من رأسمال «استراتيجيا» نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/05/23، كما خرجت شركة الضاحية الاستثمارية من قائمة كبار ملاك «المنتجعات»، وقد كانت تمتلك 6,989٪ من رأسمالها، وأخيرا، خرج صندوق وفرة للأسهم من قائمة كبار ملاك «سنام»، وذلك بعد تخفيض تدريجي ومستمر لعدة أسابيع، وقد كانت نسبة الصندوق المذكور في «سنام» تبلغ 6,540٪ من رأسمالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/05/23.

الملكيات المنخفضة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/5/30

المساهم	رمز الشركة	الملكية (٪) كما في 2013/5/23*	الملكية (٪) كما في 2013/5/30*	الفرق (نقطة مئوية)
شركة الباب التجارية	«إيفا»	6,754	6,227	0,527-
«الخليجي»	«وثاق»	7,120	6,489	0,631-
شركة الدرة الوطنية العقارية	«المباني»	19,160	18,960	0,200-
«بيتك»	«التجارية»	8,230	7,290	0,940-
شركة وفرة للاستثمار الدولي	«سنام»	24,643	23,824	0,819-
صندوق الرائد الاستثماري	«أسيكو»	6,330	5,500	0,830-
حمد عبدالعزيز الحمد الصقر		5,760	5,110	0,650-
الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية	«صلبوخ»	7,735	6,115	1,620-
«صناعات»	«بوبيان د ق»	10,000	9,333	0,667-
صندوق الوطنية الاستثماري	«فجيرة أ»	6,182	5,484	0,698-
الشركة المتحدة للخدمات الطبية	«ميدان»	56,840	52,110	4,730-
«أهلية ت»	«عمار»	13,890	12,360	1,530-

الملكيات المرتفعة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/5/30

المساهم	رمز الشركة	الملكية (٪) كما في 2013/5/23	الملكية (٪) كما في 2013/5/30	الفرق (نقطة مئوية)
«صناعات» وشركتها التابعة		10,720	10,733	0,013
«التخصيص»	«استراتيجيا»	24,980	25,109	0,129
شركة المشاريع العالمية القابضة		7,070	7,147	0,077
«استثمارات»	«صافتك»	8,541	9,649	1,108
فؤاد محمد ثنيان الغانم	«التقدم»	16,500	20,302	3,802

عمليات خروج المساهمين من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/5/30

المساهم	رمز الشركة	النسبة السابقة (٪)
«المدينة»	«استراتيجيا»	6,860
شركة الضاحية الاستثمارية	«المنتجعات»	6,989
صندوق وفرة للأسهم	«سنام»	6,540

عمليات دخول المساهمين في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/5/30

المساهم	رمز الشركة	النسبة الحالية ٪
شركة المزايا الدولية	«م الأوراق»	24,788
الشركة المتحدة للخدمات الطبية	«قرين قابضة»	8,904
	«م الأعمال»	8,263
شركة التخصيص العالمية التجارية	«استراتيجيا»	10,698
شركة الباب التجارية	«المنتجعات»	6,946

«فيتش» تثبت تصنيف بنك الخليج الائتماني على المدى الطويل في المرتبة «ايه+»

ترفع تصنيفه للجدارة الائتمانية إلى المرتبة «بي بي-»

ذكر بنك الخليج أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قامت بتثبيت تصنيف بنك الخليج، الذي يتخذ من الكويت مقرا له، على المدى الطويل عند المرتبة «ايه +» مع نظرة مستقبلية مستقرة. أما فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية فقد قامت الوكالة برفع تصنيف البنك من المرتبة «بي+» إلى «بي بي-». ويتضمن هذا التقرير في نهايته قائمة تفصيلية بالإجراءات المتخذة حيال التصنيف.

ويأتي رفع تصنيف الجدارة الائتمانية ليعكس التحسن الكبير والمستدام في جودة أصول بنك الخليج ورسملته منذ عام 2009، والوضع السليم للسيولة لدى البنك، وخططه للنمو التي تتسم بالاحتراز النسبي، وتركيزه على الأعمال المصرفية الأساسية في السوق.

وقال البنك إن التصنيف الائتماني طويل الأمد، ودعم التصنيف، والدعم المؤكد للتصنيف لبنك الخليج يعكس رؤية وكالة فيتش، التي ترى أن هناك إمكانية هائلة لتوفير الدعم من جانب السلطات الكويتية، في حالة الضرورة. ويراعى في ذلك مدى قدرة الحكومة الكويتية على دعم البنك (تم تصنيف الكويت في المرتبة «ايه ايه»/مستقرة)، والسجل الحافل للسلطات الكويتية في دعم البنوك المحلية بقوة. كما تعكس التصنيفات الأهمية البالغة لبنك الخليج باعتباره ثالث أكبر بنك في القطاع المصرفي.

وذكر البيان أن تصنيف بنك الخليج الائتماني طويل الأمد، ودعم التصنيف والدعم المؤكد للتصنيف يعتبر حساسا لوجهة نظر وكالة فيتش المتمثلة في الجدارة الائتمانية للكويت ونزوع السلطات الكويتية المستمر نحو دعم بنك الخليج. وهناك ارتفاع محدود في التصنيف.

وحول مبررات التصنيف – الجدارة الائتمانية على المدى الطويل قال البيان ان الجدارة الائتمانية تعكس تحسن جودة أصول بنك الخليج ورسملته، ولكن يراعى فيها أيضا مشكلات القروض الموروثة، والتي لا تزال تشكل عنصرا مقيدا. وتتطلب تلك المسائل المتعلقة بجودة القروض فترة زمنية لمعالجتها، رغم أن وكالة فيتش تتوقع استمرار حدوث تحسن في جودة الأصول.

أما نسب جودة القروض فقد واصلت التحسن في عام 2012 وفي الربع الأول من عام 2013، حيث بلغت نسبة القروض التي انخفضت قيمتها 10,4٪ في نهاية الربع الأول من عام 2013، بعد أن كانت بلغت أعلى نسبة لها (30٪) في عام 2009. وتحسنت نسبة التغطية الاحتياطية إلى 60٪ في نهاية الربع الأول من عام 2013، بعد أن كانت 38٪ في نهاية عام 2011، رغم أنها تظل منخفضة وفقا للمعايير المحلية والإقليمية.

إلا أن القروض المتبقية ذات القيمة المنخفضة تتمتع بغطاء جيد من الضمانات.

وواصل بنك الخليج تحقيق بعض القوة في الربحية، سواء في عام 2012 أو في الربع الأول من عام 2013، وازداد صافي الإيرادات من الفوائد في عام 2012، وتعود الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الهوامش جراء قيام بنك الخليج بتعزيز إدارة ميزانيته العمومية وتكلفة الأموال. وفي عام 2013 حدث انخفاض طفيف في كل من الإيرادات من الفوائد ومن الرسوم، ولكن ذلك قوبل بتدني أعباء انخفاض القيمة. غير أن أعباء انخفاض القيمة واصلت التأثير على النتائج الكلية باستيعاب نحو 64٪ من الربح التشغيلي للبنك قبل انخفاض القيمة في الربع الأول من عام 2013، و74٪ في عام 2012.

وتتوافر لبنك الخليج قاعدة تمويل مستقرة بفضل انتشاره الراسخ في السوق، بالإضافة إلى الوفرة النسبية للسيولة في السوق الذي يعمل به. ويوجد تركز كبير في الودائع، رغم أن العديد من الودائع الكبرى هي عبارة عن أموال مستقرة نسبيا تأتي من الحكومة أو مؤسسات القطاع العام. أما السيولة فهي مرضية، وتبلغ نسبتها نحو 27٪ من الميزانية العمومية لبنك الخليج في شكل أصول سائلة تتكون من ودائع مصرفية (بما فيها ودائع البنك المركزي) وأوراق مالية للحكومة الكويتية.

وتشهد رسملة البنك تحسنا، إلا أنها تظل متدنية، خاصة في ظل الأصول التي لم يتم تجنيب مخصصات لها، والتي انخفضت قيمتها بالنسبة إلى حقوق المساهمين المعلنة للبنك. وبلغت النسبة الرقابية للشريحة الأولى من رأسمال بنك الخليج، ونسبة الشريحة الأساسية لفيتش 14,1٪ و14,9٪، على التوالي، في نهاية 2012.

وعن حساسيات التصنيف – الجدارة على المدى الطويل قال الوكالة إن هناك إمكانية إضافية لارتفاع تصنيف الجدارة الائتمانية، حيث يمكن أن يعتمد رفع التصنيف على استمرارية الاتجاهات الإيجابية في جودة محفظة القروض وتغطية القروض التي انخفضت قيمتها، وتقوية رأس المال، بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة السيولة وأوضاع التمويل. وأي ضعف كبير في جودة القروض أو الرسملة يمكن أن يؤثر سلبا على الجدارة الائتمانية.

هذا ويعتبر بنك الخليج ثاني أكبر بنك تقليدي وثالث أكبر بنك بشكل عام من حيث حجم الأصول في السوق الكويتي، حيث كان يمثل 10٪ من إجمالي القطاع كما في نهاية الربع الأول من 2013. وهو مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية، والهيئة العامة للاستثمار المملوكة للدولة، وهي أكبر مساهم في البنك بحصة تبلغ 16,1٪.

إجراءات التصنيف

- تثبيت التصنيف الائتماني على المدى الطويل عند: «ايه +»، نظرة مستقبلية مستقرة.
- تثبيت التصنيف الائتماني على المدى القصير عند: «اف 1»
- رفع تصنيف الجدارة الائتمانية إلى «بي بي-» من «بي+»
- تثبيت تصنيف الدعم عند: «1»
- تثبيت تصنيف الدعم المؤكد عند: «ايه+»